الأمم المتحدة

A/77/PV.1

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ١

الثلاثاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشابا كوروسي . . . . . (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني ويشرفني أن أعلن افتتاح الدورة العادية السابعة والسبعين للجمعية العامة وانعقاد جلستها العامة الأولى.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني كثيرا أن أخاطب أعضاء الجمعية العامة اليوم للمرة الأولى بصفتي رئيسها. وأثناء أدائي اليمين الدستورية أمس (انظر A/76/PV.103)، ذُكّرت بالتزامي بأداء مهامي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأؤكد من جديد للجميع التزامي بالميثاق والتمسك بمثله العليا.

وإذ نبدأ دورة جديدة، أود أن أشكر الرئيس شهيد وأهنئه على رئاسته المفعمة بالأمل. لقد كانت رئاسة تميزت بالعديد من الإنجازات. ومرت لحظة سعيدة جدا قبل أيام تحديدا عندما اعتمد هذا الجهاز قرارا تاريخيا ٣٠٦/٧٦، بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب. وكانت تلك إحدى النتائج الناجحة لقيادة الرئيس شهيد في متابعة تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله حتى نتمكن من تحقيق رؤية "خطتنا المشتركة" لكي تكون الأمم المتحدة جاهزة وقادرة على التصدي لجميع الأزمات المترابطة التي تؤثر على عالمنا. وأتطلع إلى العمل مع الأمين العام والدول الأعضاء لمواصلة تحقيق هذه الرؤية.

وإذ نبدأ الدورة السابعة والسبعين، فإننا نفعل ذلك في عالم يتسم باتساع هوة الانقسامات الجغرافية السياسية وطول أمد عدم اليقين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفي حين أصبحت الجائحة أكثر قابلية للإدارة، فإنها لا تزال تعيث فسادا في جميع أنحاء العالم. إن انعدام الأمن الغذائي الحاد، وارتفاع أسعار الطاقة، واضطرابات سلسلة التوريد العالمية يعني قدرا أقل من الغذاء لمَن يعانون بالفعل من نقص في المعروض منه، في حين يهدد التضخم القياسي بهز أركان مجتمعاتنا.

فالنزاعات تؤدي إلى اضطرابات إنسانية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، وتختبر صلابة مؤسساتنا. لقد كان النزاع في أوكرانيا نقطة تحول بالنسبة لنا جميعا. وما لم نتصف باليقظة، فإن الطريقة المسماة "الحرب"، التي احتقرناها وشجبناها بحق لعقود، يمكن أن تظهر مرة أخرى على نحو أكثر تواترا في مجموعة أدوات حياتنا الدولية. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لدعم وحماية قيم ومبادئ الميثاق. وينبغي ألا نتبع نهجا انتقائيا – بالتأكيد ليس في هذه الأوقات التي تتسم بأكبر قدر من الاضطرابات وعدم يقين. ويجب أن نعتمد نهجا وقائيا وننهي النزاعات والأزمات قبل وقوعها. ولا بد من وقف الحرب. إنها تقتل الناس. إنها تقضي على التنمية. إنها تدمر الطبيعة وتحطم أحلام الملايين.

ومع ارتفاع درجة حرارة كوكبنا وندرة الموارد الطبيعية، ستتفاقم النزاعات. ومن المتوقع أن تصبح أزمة المياه أكبر تهديد سنواجهه في المستقبل. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا تسجيل درجات حرارة قياسية وحرائق مستعرة وفيضانات مدمرة. ويبدو الأمر كما لو أن أمنا الطبيعة تقاوم، لكن القليل من أسلحتها يصل إلى مستوى الدمار الذي تحدثه الأسلحة التي اخترعناها بأنفسنا. ولم يحدث قط في السنوات الـ ٤٠ الماضية أن كان خطر استخدام الأسلحة النووية أكبر مما هو عليه اليوم. وهذا الواقع المشؤوم يدعونا جميعا إلى الاتحاد حول مسألة نزع السلاح. وينطبق هذا أيضا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي يشكل انتشارها عقبة كبيرة أمام تنميتنا وتقدمنا في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نعمل على وقف الاتجار غير المشروع بها.

ولا يمكننا ببساطة العودة إلى العمل كالمعتاد، كما فهمنا ذلك قبل الجائحة. ولن نعود إلى الوضع الطبيعي القديم. والسبيل الوحيد لتحقيق نتائج أفضل يتلخص في تغيير الوضع الراهن. وملامح التحول الذي نحتاجه معروفة بالفعل. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، و"خطتنا المشتركة"، كلها ترشدنا إلى الاتجاه الصحيح. ويبقى أن نرى ما إذا كنا سننجز مهامنا.

ويتطلع العالم إلى الأمم المتحدة للحصول على إجابات. والجمعية العامة، بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي للمنظمة، تتحمل مسؤولية خاصة. وإذ أستهل فترة ولايتي بصفتي رئيسا، فإنني أصبو إلى تسخير المواهب العظيمة لمجتمع الدول الأعضاء هذا في صياغة الحلول المنهجية اللازمة لتحويل عالمنا. وبقبولي هذا الامتياز، تعهدت بأن أعمل من أجل تعددية الأطراف والتعددية الثقافية وتعدد اللغات. وتعهدت بأن يكون الحياد السمة المميزة لعملنا. وسأبذل أنا وفريقي قصارى جهدنا للسعي إلى "إيجاد حلول من خلال التضامن والاستدامة والعلوم" – وهو الشعار الذي اخترته لرئاستي.

وأعتزم أن أتمسك بحزم بمبادئ الميثاق، التي جمعتنا قبل ٧٧ عاما والتي تربطنا اليوم. وإذ أنها تستند إلى القانون الدولي، فهي توفر لنا أساسا متينا يمكن أن نستفيد منه. ومن هنا، أود أن أتبع نهجا متكاملة وأن أعزز دور العلم في رسم ملامح قراراتنا. وسأعمل على تعزيز التقدم القابل للقياس في تحول الاستدامة وتعزيز التضامن الذي نحتاجه لتحقيق الانجازات أو لتجنب المزيد من الأزمات والكوارث.

وببساطة، إن تقييم أهداف التنمية المستدامة لا يكفي. فنحن بحاجة إلى مزيد من الدعم من العلم إذا أردنا تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب علينا جميعا أن نبذل المزيد من الجهد، لأنه، كما قال أبراهام لنكلن، "لا يمكنك التهرب من مسؤولية الغد بتجنب الاضطلاع بها اليوم".

وفي حين أن الاحتياجات الإنسانية بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق، فإن حلولها معروفة جيدا. والأمم المتحدة قادرة على توفير الموارد اللازمة لتقديم المساعدة المنقذة للحياة. ويجب أن نستخدمها بأفضل ما لدينا من قدرات. ولا يمكننا أن نسمح للتوترات الجيوسياسية

أو انعدام الثقة بأن تصبح في نهاية المطاف عقبات أمام صون حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. فحقوق الإنسان هي حقوق متأصلة فينا جميعا؛ والعدالة وسيادة القانون أمران أساسيان لتشكيل عالم يسود فيه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وسيكون الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في الأسبوع المقبل للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية فرصة لتبني حقوق الإنسان واتباع نهج كلي تجاهها. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى إدراج تعهدات طوعية في بياناتها الوطنية للمضي قدما في تنفيذ الإعلان بشكل مشترك وكفالة أن يسفر الاجتماع عن نتيجة إيجابية واستشرافية. وفي ذلك المجال، أتطلع إلى العمل بشراكة مع مجلس حقوق الإنسان، وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد فولكر تورك على تعيينه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وسأبذل قصارى جهدي لتوثيق التواصل بين مكاتبنا.

وعلى مدى فترة ولايتي، سأتفاعل عن كثب مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعتزم تعزيز عملية التنشيط الحاسمة، فضلا عن مواصلة الإصلاحات الرئيسية الجارية التي يقودها الأمين العام، لجعل الجمعية العامة والأمم المتحدة، قاطبة، مناسبتين للغرض المنشود. ولكن الحكومات لا تحتكر الأفكار الجيدة، إذ يجب أن يتجاوز الإصغاء والتعلم هذه الجدران. وبينما نتداول، يجب أن نتفاعل بشكل مجد مع شركائنا في المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص، مما يمكن الباحثين والممارسين من اقتراح حلول أساسها الحقائق والمعلومات والعلوم التي تم التحقق منها.

ويمتلك المجتمع المدني معرفة مباشرة بالغة الأهمية لتحديد وتنفيذ حلول خاصة بكل سياق. ومن الأهمية بمكان أن نغتنم هذه الفرصة لنتمكن من إشراك الجميع، وأن نكفل شعور المجتمع المدني بالملكية والانتماء إلى تعددية الأطراف. ويجب علينا أيضا أن نمد أيدينا بهمة إلى الشباب، وأن نشركهم في ما نقوم به حتى يتسنى لهم، عندما يجلسون في هذه المقاعد، تقديم خطط وأفكار أفضل مما قدمناه. وسيكون بابي مفتوحا أيضا للمنظمات الدينية. فكثير من مُثلها العليا يتفق مع مُثل الأمم المتحدة. وأتواصل أيضا مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الرئيسية. وأعتزم العمل معهم عن كثب، والاستماع إلى شواغلهم وأفكارهم والبحث بالتعاون معهم عن حلول قابلة للتنفيذ.

وستكون هذه هي السنة الأولى منذ تفشي الجائحة التي يتم فيها رفع القيود المفروضة بسبب مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، ونظرا للحدث المحزن المتمثل في وفاة رئيسة دولة تحظى باحترام الملايين في جميع أنحاء العالم، فإن بداية الأسبوع الرفيع المستوى لهذا العام قد تتأثر بالالتزامات المتزامنة للعديد من القادة. وأتقدم بخالص التعازي إلى شعب المملكة المتحدة والدول الأعضاء في الكمنولث.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من رماد الحرب والدمار بنية أن تكون منبعا للحلول. وتتطلب الاستجابة لأشد التحديات إلحاحا التي تواجهها البشرية العمل معا وتنشيط تعددية الأطراف الفعالة والمتشابكة والشاملة للجميع والتركيز على ما يوحدنا. ومهمتنا هي التكاتف عندما تكون هناك خلافات ورأب الصدع عندما تكون هناك انقسامات عميقة. لقد أنشئت هذه القاعة كمكان لبناء الثقة وتحقيق السلام والأمن والتنمية وإعمال حقوق الإنسان. ونحن مدينون الناس الذين نمثلهم البالغ عددهم ٨ بلايين ناخب – الأشخاص الذين نحن هنا لخدمتهم – بالنجاح في تحقيق أهدافنا.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه تهنئة حارة لسعادة السيد تشابا كوروسي، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

لقد جاء خطاب قبولكم، سيدي الرئيس، بشعار ملهم لتوجيه قيادتكم للجمعية: "إيجاد الحلول من خلال التضامن والاستدامة والعلم". وهذه المكونات الثلاثة ضرورية بينما نتصدى للتحديات المشتركة ونوجد حلولا لمستقبل أفضل وأكثر سلاما. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة

لأشكر مرة أخرى الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد عبد الله شهيد، على قيادته الممتازة للجمعية العامة خلال العام الماضي. وجميعنا نقدر جهوده خلال فترة كانت استثنائية حقا في التاريخ.

إن التحديات العديدة التي رسمت ملامح الدورة السادسة والسبعين لا تزال قائمة إلى حد كبير ونحن نتطلع إلى الدورة السابعة والسبعين. إننا نواجه عالما في خطر طوال عملنا للنهوض بالسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. فمن النزاعات وتغير المناخ إلى النظام المالي العالمي المحطم الذي يخذل البلدان النامية، إلى الفقر وعدم المساواة والجوع، والانقسامات وعدم الثقة، فإن التصدي للتحديات المشتركة سيتطلب تضامنا مستمرا بينما نبرهن على الوعد الكبير للمنظمة وإمكاناتها. والأمم المتحدة هي موطن التعاون، والجمعية العامة هي الحياة في ذلك الموطن.

ويمثل أعضاؤها القلب النابض للتعاون العالمي. وستواصل الأشهر المقبلة اختبار قوة ومتانة النظام المتعدد الأطراف الذي تمثله المنظمة. ويتطلع العالم إلى أعضاء الجمعية العامة لاستخدام جميع الأدوات المتاحة لهم للتفاوض والتوصل إلى التوافق في الآراء والحلول. وتمثل الأدوات الدائمة للمناقشات والمداولات والدبلوماسية أفضل سبيل نحو عالم أفضل وأكثر سلاما.

ويجب أن تكون الدورة السابعة والسبعون لحظة تحول للناس والكوكب على حد سواء. وقد حان الوقت لذلك الآن. ويمكنكم التعويل على دعمي الكامل، سيدي الرئيس، لعمل الجمعية العامة في العام المقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة من الأمين العام (A/77/334)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/77/334 التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن هناك أربع دول أعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق. وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها. وللجمعية العامة، مع ذلك، أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قِبل للعضو بها.“

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/77/334؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والسبعين

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تقوم الجمعية العامة في بداية كل دورة بتعيين لجنة وثائق التفويض، بناء على اقتراح من الرئيس، تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض، للدورة السابعة والسبعين، من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي وأنغولا وأوروغواي وزامبيا والصين وغيانا وملديف والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها للتو قد عُيّنت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نذكّر الوفود بأنه ينبغي لها أن تقدم وثائق التفويض إلى مكتب الشؤون القانونية. وترد تفاصيل إضافية في المذكرة الإعلامية الواردة في الوثيقة A/INF/77/4/Rev.1.

البندان ٧ و ١٤٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة

خطة المؤتمرات

رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/77/329)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تنتقل الجمعية الآن إلى النظر في الوثيقة A/77/329، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات.

يدرك الأعضاء أنه وفقا لأحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا من القرار ٢٤٣/٤٠، الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة خلال الجزء الرئيسي من دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

وفي هذا الصدد، يلتمس الإذن للأجهزة أو الكيانات التالية: لجنة العلاقات مع البلد المضيف؛ واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة؛ واللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية؛ والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ والمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تأذن لتلك الأجهزة أو الكيانات بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، على أن يكون من المفهوم تماما أنّ خدمات المؤتمرات ستخصص لجميع هذه الاجتماعات "بحسب توافرها" ضمن الموارد القائمة وبما لا يعوق أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أخيرا، وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الوفود بأن المكتب سيجتمع صباح الغد، الأربعاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠ في قاعة الجمعية العامة، للنظر في مذكرة الأمين العام بشأن تنظيم الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، واعتماد جدول الأعمال، وتوزيع البنود، الواردة في الوثيقة A/BUR/77/1.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.